



العدد الرابع

1967

تونس

مشكلة الدوائر الخليلية وصلتها بحقيقة الوزن في الشعر العربي

بقلم : محمد اليعلوي

جمع الخليل بن أحمد الفراهيدي بحور الشعر الخمسة عشر او الستة عشر على خمسة أشكال مستديرة تسمى عند العروضيين الدوائر الخليلية . وتبعه العروضيون العرب في جميع العصور فأثبتوا في مدوناتهم ومتونهم هذه الأشكال او ذكرموا أسماءها وبحورها ، قبل التبسط في دراسة الأوزان . ولكنهم لم يذكروا فقط سر هذه الدوائر ، ولا رأيناهم مرة يتساءلون عن قصد الخليل من اختيارها وتبوبتها وتسميتها . ولعل أول من اهتم بهذه المشكلة هم الباحثون الغربيون ، وعلى الخصوص المستشرق الألماني قوته ولد فاييل Weil Gotthold في مقال قيم نشره بالطبعة الجديدة من دائرة المعارف الإسلامية بعنوان « عروض » (1) .

استقرى هذا الباحث جميع محاولات سابقيه لشرح أركان الوزن في الشعر العربي ، فوازن بين النظريات التي تجعله قائما على تتابع حركات وساكن في نسبة معينة والافتراضات التي تضيف الى هذا الأساس من الكلمية الصوتية وقعا خاصا شبيها بالوقع الموسيقي في سلالم الموسيقى المعروفة ،

وانتهى به البحث الى افتراض جدبله مدعوم بحجج ، وهو أنّ أساس الوزن في الشعر العربيّ ليس تتابع مقاطع صوتية على نسب معينة فحسب ، بل هو أيضاً تتابع إيقاع خاصّ في مواضع معينة من كلّ بحر . فالوزن في الشعر العربيّ يعتمد الكمية الصوتية من جهة ، ويعتمد وقعاً عروضياً مضبوطاً من جهة أخرى . وإنما أوحى اليه بهذا الاكتشاف درسه المدقق للدواائر الخليلية .

وقدمنا في هذا المقال هو أن نشرح نظرية هذا الباحث في خصوص علاقة الدواائر بمفهوم الوزن في الشعر العربيّ ، ففيه من يهتمّ بدراسة العروض أو تدريسها . ثمّ ، في قسم ثان ، أن توسيع في الاستنتاج ، فنحاول ضبط مفهوم العلة والزحاف بالرجوع الى هذا الواقع العروضيّ الذي ثبت وجوده في البحور الشعرية .

الدواائر الخليلية :

هي خمسة أشكال اصطلاحية يجمع فيها العروضيون كافة الأوزان الشعرية على ترتيب معين ، وعلى أساس الكمية الصوتية . وجَمِيع البحور في دائرة ما ، يتمثل في ترجمة الأصوات التي تتركب منها أجزاء تلك البحور ، الى رمزين : — و هـ ، ينوبان عن المقطع الطويل (لُنْ = —) ، أو القصير (عـ = ٥) ، ثمّ رسم هذه الرموز على خطّ الدائرة . وإنما ترسم حول خطّ الدائرة زموز البحر الأول من تلك الدائرة . فيكوني بعد هذا أن نبدأ قراءة الرموز من موضع آخر من الدائرة حتى نظفر بالبحر الثاني ، ثمّ الثالث الخ... (ونكفي ، تسهيلاً للعمل المطبعيّ ، برسم الدواائر على سطور مستقيمة ، أي ، باسقاطها اسقاطاً خطّياً كما يقول الرياضيون) .

فالدائرة الأولى – واسمها دائرة المختلف – تجمع ثلاثة بحور متراكبة من أربعة عشر مقطعاً ، وأربعة وعشرين حرفاً (متحرّكاً وساكناً) :

١ - الطّوّيل :

فـعـولـن مـفـاعـيلـن فـعـوـلـن مـفـاعـيلـن فـعـولـن مـفـاعـيلـن

: banu - 2

فصلن فا علم مستفعلن فا علم

: المدد — 3

فأ علا تن فا علمن فا علا تن فاعلن

هذه الدائرة توحّي اليها بمحالحظتين : أولاً ، انَّ بحورها متراكبة من أجزاء مختلفة : فاعلان/فاعلن ، ومستعلن/فاعلن وفعولن/مفاعيلن . ولعلَّ هذا هو سبب إطلاق الخليل اسم «المختلف» عليها . ثانياً ، انَّ هذا الوضع للأجزاء حول الدائرة ، يجعل الأسباب مرسومة تحت الأسباب ، والأوتاد تحت الأوتاد ، وبالخصوص انَّ الأوتاد المجموعة فعو/علن ، مفا/علا ، مرتبة تحت بعضها بعضاً ترتيباً طبقياً .

والدائرة الثانية — دائرة المؤتلف — تجمع الوافر والكامل ، ولهمَا خمسة عشر مقطعاً ، وواحد وعشرون حرفًا :

الوافر : 4

مفاعلتن مفاعالتن مفاعالتن × مفاعالتن مفاعالتن مفاعالتن

الكامن — 5

متضا على متضا على متضا

ونلاحظ هنا أيضاً ترتيب الأوتاد المجموعة معاً/علن تحت بعضها البعض .

أما اسم الدائرة ، فقد يفهم من تشابه (= ائتلاف) الأجزاء في كلام البحرين .

والدائرة الثالثة تجمع الهزج والرجز والرمل ، وكلّها له اثنا عشر مقطعا ،
واحد وعشرون حرفا :

6 - الهزج :

مساعيلن مساعيلن مساعيلن × مساعيلن مساعيلن مساعيلن
----- 5 ----- 5 ----- 5 ----- 5

7 - الرجز :

مستفعلن مستفعلن مستفعلن

8 - الرمل :

فالعن فاعلاتن فا علا تن

هنا أيضا ، رتبّت الأوتاد مفا/علن/علا ترتيبا طبقيا . أمّا اسم الدائرة
المجتاز - فلا وجه عنده لتأويله ، ولا حديث للعروضيين عن هذه الأسماء .
ولنلاحظ بدئياً أنّ كافية هذه الأجزاء التي تركبت منها السحور التمانية
المذكورة ، أجزاء ذات أوتاد مجموّعة : فهو/مفا/علن/علا/مفا .

أمّا الدائرة الرابعة ، فهي الأخرى ترتكب من بحور ذات اثني عشر
مقطعا واحد وعشرين حرفا ، شأن الدائرة الثالثة ، وببحورها ستة :

9 - السريع :

مستفعلن مستفعلن مفعولات × مستفعلن مستفعلن مفعولات
----- 5 ----- 5 ----- 5 ----- 5 ----- 5 ----- 5

10 - المنسرح :

مستفعلن مفعولات مستفعلن

الخفيف - ١١ :

فَاعْلَا تَنْ مِسْتَفْعُمْ لَنْ فَاعْلَا تَنْ

المضارع - 12 :

مفا عيلن فاع لا تن مفا

— المقتضى : 13

مفعولات مستعملن مستعملن

14 - المحتوى:

مستفمع لـ فاعلاً تن فاعلاً تن

و هذه الدائرة لها شأن خاص ، يظهر لنا من تأمل ترتيب بحورها :
فإثنان رتبتا الأوّلاد المجموعة تحت بعضها بعضاً في الأجزاء الأولى والأخيرة
من السريع والمسير ، والخفيف والمتسارع ، فنان البحرين الأخيرين
المقتضب والمجتث - ييد آن بجزء مرتقب تحت « مفعولات » من البحر
الأول . ومفعولات هذا ليس له وتد مجموع ، وإنما له وتد مفروق « لات »
فتعيّن علينا أن نكتب الجزء الواقع تحته ، مستفعلن وفاعلاتن ، بكيفية تظهر
ذلك الود المفروق ، أي ان نقطع هذين الجزءين على أساس : مستفع لن ،
وفاع لوتن . ومن هنا نفهم لماذا يكتب العروضيون هذين الجزءين على شكلين
مختلفين ، فيرسمون ثارة : مستفعلن وثارة مستفع لن
وفاعلاتن وثارة فاع لاتن

فهذه الدائرة ترکب من بحور ذات أجزاء مشتملة على وتد مجموع ، وجزء آخر مشتمل على وتد مفارق . ولعل هذا هو السبب الذي يجعل الخليل يفرد هذه البحور في دائرة خاصة ، بالرغم من تماثل الكلمة الصوتية بينها

وبين الدائرة الثالثة ، ثم "جعله يطلق عليها اسم « المشتبه » : فان "نقطيع بحورها فيه « شبهة » او التباس .

بقيت الدائرة الخامسة — دائرة المتفق — ، فهي تجمع المتقارب والمتدارك اي اثني عشر مقطعا وعشرين حرفا . والأجزاء في كل " واحد متماثلة : فعولن وفعلن ، ولعل " في هذا شرح لاسم « المتفق » :

15 — المتقارب :

فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن
— ٥ — ٥ — ٥ — ٥ — ٥ — ٥ — ٥ — ٥ — ٥ — ٥ — ٥ — ٥

16 — المتدارك :

فأ علن فا علن فا علن

وهنا أيضا ، وقع الوتد المجموع علن تحت فuo ، ولم يظهر وتدمفروق .

وبعد هذا التفصيل للدواائر المخلبية ، يمكن أن نستنتج بعض الاستنتاج : أولا ، ان " هذه الدواائر ، وان اتفقت أحيانا في عدد المقاطع — شأن الثالثة والخامسة — ، او في عدد الحروف — مثل الثانية والثالثة — ، فهي لا تتفق فيما دعا ، الا " الرابعة والثالثة ، وقد بيّنا ان " سبب فصلهما هو وجود الوتد المفروق « مفعولات » وما يتبعه في مستفتح لـn " وفاع لـt ، في الرابعة . فلا يوجد حينئذ دائرتان متفقتان تماما في عدد المقاطع وعدد الحروف ، و الجنس الأوّتاد التي تترکب منها بحورها . فيفضي بنا هذا الى استنتاج آخر : وهو ان " أساس ترتيب البحور عند الخليل مزدوج : الكمية الصوتية أولا ، و الجنس الأوّتاد ثانيا . فالبحور تتفاوت بكمياتها الصوتية — بمقاسطها — وبتنوع أوّتادها ، فكأن " للأوّتاد شأنًا خاصًا في تكيف الأوزان واعطائهما النغمة الخاصة بكل " بحر . فلندقق النظر في هذه الأوّتاد .

الأوتاد المجموعة والأوتاد المفروقة — الواقع العروضي :

يترکب الوتـه من مقطعيـن : قصـير ثم طـويل ، ويسمـى عند العـروضـيـن
وتـدا مجـمـوعـا (٥) ، أو عـكـسـه : طـولـيل ثم قـصـير ، ويـسمـى عنـدهـم «مـفـرـوقـا»
(٥) . ولـئـن مـيـزـ العـرـوـضـيـون بـيـنـ النـوـعـيـن ، فـانـهـم لـم يـرـوا فـرقـا كـبـيرا بـيـنـهـما ،
أـو ، بـالـأـحـرـي ، لـم يـفـهـمـوا فـرقـا ذـي لـاحـظـهـ الخـلـيل ، اـذ اـكـتـشـفـ انـ بـعـضـ
الـأـجـزـاءـ ، كـمـسـتعـلـونـ مـثـلاـ ، قـد تـقـطـعـ بـكـيفـيـتـيـنـ ، الـأـوـلـى تـظـهـرـ وـتـدا مجـمـوعـاـ :
مسـتـفـعلـونـ ، وـالـثـانـيـةـ تـبـرـزـ وـتـدا مـفـرـوقـاـ : مـسـتـفـعـ لـنـ ، فـكـتبـهاـ عـلـىـ هـذـيـنـ
الـنـوـعـيـنـ ، وـتـبـعـهـ العـرـوـضـيـونـ فـي طـرـيقـةـ الرـسـمـ هـذـهـ دـوـنـ اـنـتـبـاهـ إـلـىـ القـصـدـ مـنـهـاـ .
عـلـىـ انـ هـنـاكـ أـجـزـاءـ أـخـرـيـ تـقـطـعـ بـهـاتـيـنـ الطـرـيقـيـتـيـنـ :

2		1	
فَاعْلَمْ	فَيَا عَالِمْ	فَيَاعْلَمْ	— فَيَا عَالِمْ
مَسْتَفْعِلْ	مَسْتَفْعِلْ	فَاعْلَمْ لَكَ	— مَسْتَفْعِلْ
فَاعْلَمْ لَكَ	فَاعْلَمْ لَكَ	فَاعْلَمْ لَكَ	— فَاعْلَمْ لَكَ
مَتْفَاعْلِمْ	مَتْفَاعْلِمْ	مَتْفَاعْلِمْ	— مَتْفَاعْلِمْ

فهذه أربعة أجزاء – من ثمانية – تدخل بمفردها أو تشارك في تركيب
اثني عشر بحرا ، ولا تظهر في تركيب البحور الأولى من الدوائر الأولى والثانية
والثالثة والخامسة ، أي لا تشارك في الطوبيل ، ولا الوافر ، ولا الهرزج ولا
المتقارب . وإنما تتركب هذه الأبحر الأربعة من الأجزاء الأربع الأخرى
(ما عدا مفهولات المخصوص بالدائرة الرابعة) ، وهي :

فعولن	فعولن	5
مفاعيلن	مفاعيلن	6
مفاعلتن	مفاعلتن	7
مفهولات	مفهولات	8

فهذه الأجزاء الأربع لا يمكن تقطيعها الا بالكيفية الأولى ، التي تبرز وتدا مجموعا لا غير ، او مفروقا لا غير في مفهولات ، فلا التباس في تقطيعها ، اذ لا يمكن ان نقرأ « فعولن » باظهار « سعول » فقط ، ولا مفاعيلن بااظهار « فاع » فقط ، اذ لا يستقيم الباقى مع تقسيم الجزء الى مقاطع طويلة او قصيرة ، او الى أسباب خفيفة او ثقيلة حسب عرف العروضيين . أمّا مفهولات ، فمن الواضح انه لا يتضمن الا وتد واحدا ، وان هذا الوتد مفروق .

بقي ان الأجزاء « فعولن » و « مفاعيلن » و « مفاعيلتن » ليس فيها الا وتد مجموع فعو/ما/ما/ ، وانها هي وحدتها التي تركب البحور الأولى من الدوائر الأولى والثانية والثالثة والخامسة ، بل انها لا تظهر الا في هذه البحور الأربع التي ترد في صدارة الدوائر . ولا شك ان وضعها في صدارة هذه الدوائر مقصود لدى الخليل ، ومقصود لهذه الخاصية التي أثبتناها ، أي كون اجزائها لا تقطع الا بكيفية واحدة تبرز الوتد المجموع لا غير ، فصار لها ، بهذه الخاصية ، وظيفة « الدليل » دليل التقطيع ، ازاء البحور الموالية ، تلك البحور التي يتحمل تقطيعها طرريقين ، باظهار الوتد المجموع او المفروق . ومن هنا نفهم لماذا كانت الأوّلاد المجموعة في هذه الدوائر الأربع (خلا الرابعة) مرتبة ترتيبا طبعيا تحت الوتد المجموع من البحر الدليل : فالطويل دليل للبسيط ثم للمديد ، يمنع تقطيع أجزاء هذين البحرين بالطريقة الثانية ، وكذلك شأن الوافر مع السكامل ، والهزج مع تابعيه ، والمتقارب مع المتدارك . وكذلك الشأن أيضا في الدائرة الرابعة : فالسرير دليل تقطيع بالطريقة الأولى (في جزءيه الأولين) والثانية (في جزءه الثالث مفهولات) معا . فالنتيجة الأولى لدراستنا للدوائر الخليالية هي هذه : ان وظيفة البحر الأول من كل دائرة هي أن يرشد الى طريقة تقطيع البحور الموالية له ، وذلك باظهار الأوّلاد المجموعة وحدتها في عشرة بحور والأوّلاد المجموعة مع وتد مفروق في البحور الستة التي تتركب منها الدائرة الرابعة .

وإذا دققنا النظر في الوتد المجموع ، لاحظنا أنه يأتي في صدارة الأجزاء التي تتركب منها البحور الأولى في الدوائر (ما عدا الرابعة) ، وأنه يأتي في آخر أجزاء البحور الثانية — البسيط والكامل والرجز المتدارك — وأنه يتواتط أجزاء البحور الثالثة — المديد والرمل — ولا شك أن هذا الترتيب بحسب موقع الوتد المجموع في الجزء مقصود أيضا لدى الخليل . فكأنه هناك سراً أو قرابة خاصة تجمع بين البحور الأولى من جهة ، والبحور الثانية من جهة أخرى ، والبحرين الواقعين في مرتبة ثالثة من الدائرة ، من جهة ثلاثة . هذا السرّ هو الاكتشاف الثاني — بعد اكتشاف البحر الدليل — الذي اهتدى إليه الباحث قوتورلد فايل ، وهذا تفصيله :

ولبّحه توقيع أقلّ قوّة ، وهذا النوع سمّاه فاييل « شبرينتفوسن Springfuss أي ، « التوقيع القافز ». أمّا إذا كان الوتد المجموع في وسط الجزء ، فإنّ الواقع يكون مستضعفًا ، دون النوعين السابقين في القوّة ، واسمه عند فاييل « هامفوسن Hemmfuss أي « التوقيع المُعرقل ». على أنّ هذا النوع الثالث ، مهما ضعف ، يفوق التوقيع المكتسب من الوتد المفروق ، أي التوقيع النازل . فإذا رتبنا الأجزاء بحسب قوّة التوقيع فيها ، وصلنا إلى الجدول التالي :

صاعد 1	فعولتن و فماعيلن و فمساعلتن أقوى من
صاعد 2	فتفساعلتن و مستفساعلتن و فساعلتن أقوى من
صاعد 3	فساعلاتن أقوى من نازل مفعولات

ومنه وصلنا إلى ترتيب للأوزان الشعرية ، بحسب قوّة توقيعها : فأقوى البحور توقيعا ، وأشدّها « تنغيمًا » هي : الطويل والوافر ، والهزج ، والمقارب ، : وهذا سبب ثان لجعلها في مرتبة رؤساء الدوائر (والسبب الأول ، كما سبق ، هو أن يقاس عليها البحور التالية لها ، المتبعة للقطيع) . يلي هذه البحور ، أوزان المرتبة الثانية : البسيط ، والكامل ، والرجز ، والمتدارك . ثم ، من بعدها ، بحور المرتبة الثالثة : المديد والرمل ، وأخيرا ، بحور الدائرة الرابعة التي أضيقّتها جزء « مفعولات » وما يقاس عليه . وممّا يدعم هذا الترتيب أنّ البحور « الضعيفة » التوقيع نادرة الوجود في الشعر العربي القديم ، مثل المديد والرمل وكثير من بحور الدائرة الرابعة . وعلى سبيل الاستدلال ، نقول : إنّ العلاقات العشر نظمت في معظمها على أوزان الدائرة الأولى والثانية

(ثلاث من الطويل ، وثلاث من البسيط ، واثنتان من الساكن وواحد من الوافر) ، ونظمت واحدة فقط على الخفيف من الدائرة الرابعة . وأن ديوان المتنبي فيه 129 قصيدة من الطويل والوافر والمتقارب (رؤساء الدوائر) ، و97 قصيدة من البحور الثانية ، واثنتان فقط من البحور الثالثة . فالنتيجة الثانية من درسنا للدواير الخليلية هي اذن : ان الحليل بن أحمد تفطن إلى حقيقة الوزن في الشعر العربي وفهم الطريقة المثلى لإنجاده ، لا بوجي من مطارق النحاسين في أسواق البصرة ، كما تقول الأساطير ، بل بالاستماع المدقق إلى الأعراب في المربد او في بواديهم عند انشادهم ، فاكتشف ان أساس الوزن والتغمة في الشعر ليس تابع المقاطع الصوتية الطويلة والقصيرة فقط – اي الكمية الصوتية – بل هو أيضا توقيع خاص – التوقيع العروضي – (accent prosodique) يحل بالخصوص بالأوتد المجموعة من الأجزاء ، فيكشف سير نغم البيت ، بحسب موضع الوتد الموقّع من الجزء – في صدره او وسطه او ذيله – ويُضفي عليه « ترنيمة » خاصة . كما اكتشف بحورا قليلة ذات وقع مزدوج : بعض أجزائها موقع توقيعا قويا ، وجزء منها توقيعه خافت « نازل » ، وهي بحور الدائرة الرابعة ، فنبه إلى خاصيتها هذه باطلاق اسم « المشتبه » على هذه الدائرة.

والخلاصة ان : الدوائر الخليلية صور ايقاعية استنبطها الخليل لاظهار موضع التوقيع في كل جزء واظهار درجة ذلك التوقيع في القوة ، بحسب موضع الوتد المجموع من الجزء . والدليل على أن الوتد المجموع هو النقطة الحساسة في البحر ، ان كل تغيير يصيّب ، وهو ما سمّاه العروضيون « العلة » ، لا بد ان يتكرر في كامل أبيات القصيدة . ومن هنا نصل الى بحث مشكلة عروضية أخرى ، وهي مسألة « الزحافات والعلل » .

الزحافات والعلل :

ان البحور التي وضعها الخليل ورتّبها على الدوائر ، بحور « نظرية » لا توجد في الشعر العربي على هذا الشكل الذي بسطناه . فالأوزان المستعملة

حقاً ، تخالف هذه البحور النظرية بنقص في الغالب . وهذا النقص هو ما سمّاه العروضيّون « زحافاً » و « علّة » ، وان كانوا يذكرون ، من بين العلل ، « علل زيادة » كالترفيل والتسيغ .

فالزحاف ، حسب تعريفهم ، هو تغيير يلحق الأسباب بتسكين الحرف الثاني منها او حذف الثاني الساكن (فهو من ناحية الكلمة الصوتية) ، يعمل بنقص اذن) ، لا يعدو عمله حشو البيت ، أي لا يلحق الضرب ولا العروض (حشو البيت هو مجموع التعديلات من البيت غير العروض والضرب) . على أن بعضهم يقول : « هو تغيير مختص بشواني الأسباب مطلقاً « بلا لزوم » (2) ، فكلمة مطلقاً توهم بأن الزحاف قد يلحق أسباب العروض والضرب أيضاً ، ولهذا التأويل أهميته في التمييز بين الزحاف والعلّة . أمّا عبارة « بلا لزوم » ، فهي متكررة عندهم في شأن الزحاف ، ومعناها أنه غير واجب التسکرر في كامل أبيات التصعيد الواحد . ولا غرابة في هذا ، ما دام الزحاف لا يلحق الأسباب ، فلا يمسّ الأوّلاد الموقعة التي تعطى لبيت وزنه ونغمته .

أمّا العلّة ، فهي « تغيير غير مختص بشواني الأسباب ، واقع في العروض والضرب ، لازم لهما (3) ، وعبارة « غير مختص بشواني الأسباب » ، مبهمة ، أي لا تأتينا بتحليل في أمر التغيير الذي يلحق الأسباب في العروض والضرب – وإنّها لتشتّت فعلاً فيهما – هل هو من عمل الزحاف أم من عمل العلّة . فلشن اتفق العروضيّون على لزوم العلّة في العروض والضرب ، أي تكرّرها فيهما ، فأنّهم سكتوا عن عملها فيهما ، أيه تصيب الوتد وحده ، أم تصيب الوتد والسبب معاً ؟ هذا ، وانّهم ذكروا علّلاً غير لازمة ، تصيب أول البيت ، وانّها لا تهمنا في هذا البحث الذي ركّزناه على أواخر الأشطار ، وعلى أوّلاتها الحاملة للوقع . ثم انّهم ذكروا علّلاً تعمال بالزيادة كما سبق ،

(2) متن الكافي للقناعي – ضمن مجموعة المتنون ص 552 – نشر مصطفى بابي الحلبي بمصر

(3) ميزان الذهب في صناعة شعر العرب لاحمد الهاشمي – مطبعة حجازي 1951 – ص 13

بني أمر لزوم العلة ، وعدم لزوم الزحاف ، فهو متفق عليه عند
العروضيين ، ويمكن تدعيمه عملياً بتفطيم بعض الآيات :

وَانْمُدْدَتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لِمَ أَكْنَ
بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعَ الْقَوْمَ أَعْجَلٌ

14 ولست بجهاف يُعْشَشِي سوامه
مَسْجِدُ دَعَةٍ سقبانها وهي بهل
(لامية العرب) (5)

فالزحاف في فعولن/فعول لم يتكرر بين البيتين في الصدر . أما الذي أصاب العروض والضرب : مفاعيلن/مفاععلن ، فمتكرر . ولكنّ الأوّلاد الموقعة »فعولن/مفاعـلـنـ« بقيت سالمة من كل تغيير . وهذه أبيات من أوّلاد أخرى :

فوقفت أسلالها وكيف سؤالنا صمتا خوالد ما يبين كلامها
 فمضى وقد دَمَّها وكانت عادة منه اذا هي عرَّدَت اقدامها
 (تعليق أبید وهی، من السکامل الاول) (٦)

(٤) تحفة الادب في مساند اشعار العرب للشاعر محمد بن ابي الشنب - طبعة ميز ثوف ١٩٥٤ - ص ١٢

(5) لامقة العبر، ضمن مختار الأدب للأدب شيخه - المتن السادس. - ص 201

(6) عبد السلام محمد هارون - تحقيقه، *القيم المثلية في الأدب العربي* (الإنجليزية)، طبع ببرلين، 1925.

550 • 528 a 1063

الزحاف هنا من متفاعلٍ الى مستفعلن غير متكرر بين الصدر والعجز ، والأوتاد على سالمٍ من التغيير .

ومن معلقة عمرو بن كلثوم (وافر أول) :

- 18 أبا هند فلا تعجل علينا وأنظرنا **نُخَبِّرُكَ** اليقينا
49 عشوزة اذا انقلبت **أَرْتَسْتَ** **تَسْجِعُ** **فَمَا تَمْقُتُ** والجينا (7)

الزحاف بين مفاعيلن / مفاعيلن غير متكرر في الصدر من البيتين ، والأوتاد المجموعة كذلك سالمٌ . ومن هذا التقاطع نصيف الى تعريفات العروضين نتيجة ثانية ذات علاقة بمسألة التوقيع العروضي ، وهي أنَّ :
الأوتاد في حشو الأبيات لا يلحقها التغيير .

ولا غرابة في سالمٍ الأوتاد من التغيير في حشو البيت : فهي التي تحمل الواقع المكيف لنغمة البيت كما قلنا ، وعليها هي المعول في تحقيق تلك النغمة ، فأهميتها لوزن البيت كانت لها بمثابة الوقاية من التغيير . وقد فهم العروضيون أنَّ العلل لا تلحق الحشو ، ولكنهم لم يعزووا ذلك الى سبب ، فيقول ابن عبد ربّه في أرجوزته العروضية (8) :

« والعَلَلُ الَّتِي تَجُوزُ أَجْمَعَ وَلَيْسَ لَهُنَّ فِي الْحَشُو مَوْضِعٍ
« ثَلَاثَةُ الْخَ... »

لو عدنا بالنظر الى بيتي لييد من الكامل ، وتأملنا بالخصوص ضربهما ، لرأينا انَّ الضرب الأول «**سَنْ كَلَامَهَا**» موافق للجزء متفاعلٍ ، أي سالم ، وانَّ الضرب الثاني «**إِقْدَامَهَا**» لحقه الزحاف فصار «مستفعلن» ، وهذا دليل عمليٍّ أول ، على أنَّ بعض التغييرات التي تصيب العروض والضرب قد

(7) المرجع نفسه ص 387 و 404

(8) كتاب العقد - طبع المطبعة الازهرية سنة 1928 - ج 4 ص 40

لا يشترط تكررها او لزومها كما يقول العروضيون ، أي قد تعتبر زحافا رغم وقوعها في العروض والضرب (وقد أصيّت العروض أيضاً في أحد هذين البيتين) ، ونزيه تدعيمها لفسكتنا هذه ، بالنظر في هذه الأبيات للأعشى ميمون (٩) ، وهي من الرمل الثالث :

33 وشمول تحسب العين اذا (فعلن)
صفقت وردتها نور الذبح (فاعلن)

36 ذات غور ، ما تبالي يومها (فاعلن)
غرف الابريق منها والقدح (فاعلن)

38 واذا مكوكها صادمه (فعلن)
جانبها كر فيها فسبح (فعلن)

فهذه أعاريض وأضرب تختلف عن بعضها بعضاً ، فتخالف ما يذهب إليه العروضيون من وجوب تكرر التغيير الذي يصيب هذين الجزرتين ، والتغيير الذي أصابهما هنا إنما هو زحاف خبيث فاعلن/فععلن . فوجب علينا اذن أن ننقطع قولهم باخراج الأسباب الواقعية في الضرب والعروض من حكم التكرر والازوم ، فنقول – وهي نتيجة الثالثة – :

انَّ اسْبَابَ الْعِرْوَضِ وَالضَّرْبِ يَلْحِقُهَا زَحَافٌ غَيْرُ لَازِمٍ .

مع الاعتراف بأنَّ عبارَة « مطلقاً » من متن السكاني (١٠) التي أشرنا إليها وأولئكها ، قد تؤدي إلى هذه النتيجة أيضاً . وفي هذا ، نخالف ما يقوله فايل في مقال دائرة المعارف الإسلامية من أنَّ الأوّلاد والأسباب معاً تلتحقها العلة . فإذا أخرجنا الأسباب من حكم العلة ، صارت العلة مختصة ، لا بالعروض والضرب فحسب ، بل بأوتادهما لا غير ، وهذا دليل عملي : فلنأخذ مثلاً

(٩) ديوان الأعشى الكبير – شرح محمد حسين – مكتبة الآداب ١٩٥٥ – ص ٢٤١ و ٢٤٣

(١٠) راجع التقييد رقم ٢

الكامل الثاني : متفاعلٌ متفاعلٌ متفاعلٌ × متفاعلٌ متفاعلٌ فعّالٌ ، الذي أصيَّبَ الْوَنْدَ الْمَجْمُوعَ فِي ضَرْبِهِ بِالْقُطْعَ ، وَهِيَ عَلَةُ : متفاعلٌ / متفاعلٌ / فعّالٌ . فَهَذِهِ عَلَةٌ تَكَرَّرُهَا وَاجِبٌ حَسْبُ الْقَاعِدَةِ ، أَيْ ، يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ جَمِيعَ أَضْرِبَ الْقَصْبِيَّةِ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْكَامِلِ الثَّانِيِّ ، فعّالٌ كَمَا فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ لِلْأَعْشَى (١) :

١. واذا أردت بأرض عكل نائلاً (مستفعلن)
فاعمده ليت ربعة بن حذار (فعّالٌ)

٢. يهب النجيبة والنجب بسرجه (متفاعلن)
والآدم بين الواقع وعشار (فعّالٌ)

وإلى هذا الحدّ ، نحن معمولون على تعريف العلة بأنّها « تغيير يلحق الأوتاد الحاملة ل الواقع في العروض والضرب ، وأنّها لا تلحق إلا الأوتاد ، وأنّها لازمة ». ولكنّ هذا التعريف ، إن صحيحة حكميّة الأوّلين ، فهوّ لا يصحّ في الثالث ، إذ نجد في الشّعر العربيّ ، وفي هذا الوزن الكامل الثاني نفسه ، أضراباً معاولة من متفاعلٌ إلى فعّالٌ ، تصاب بتغيير في حرفها الثاني ، أي بزحاف ، فتصير « مفعولٌ » ، مثلما في القطعة ٥٩ للأعشى (١٢) :

١. أبلغ بني قيس اذا لاقتهم (مستفعلن)
والحبي ذهلا هل بكم تعيير (مفعولٌ)

٢. زعمت حنيفة لا تجير عليهم (متفاعلن)
بدمائهم وأنفّها ستجير (فعّالٌ)

٣. كذبوا وبيت الله يفعل ذلكم (متفاعلن)
حتّى يوازي حزrama كندير (مفعولٌ)

(١) ديوان الأعشى الكبير - شرح محمد حسين - مكتبة الآداب سنة ١٩٥٥ ص - ٢٤٥

(١٢) ديوان ص ٣٠٥

4 أو أن يروا جبارها وأشاءها (متفاعلن)

يعلو دخان فوقها وسغير (فاعلاتن)

فهنا أضرب « مفعولن » وأخرى « فعاراتن » في نفس المقطوعة ، موزعة توزيعاً عادلاً . ونجد نفس الإزدواج في الضرب في قصيدة أبي نواس في مدح الرشيد ، وهي أيضاً من الكامل الثاني :

حيي الديار اذ الزمان زمان واذ الشباك خوى لنا ومعان

ولتكنَّ هذا الإزدواج غير خاص بالكامل ، بل يوجد في بحور أخرى : فالخفيف الأول مثلاً (فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن) 2 ، يحدث فيه ، إلى جانب الضرب الأصلي « فاعلاتن » ضربان آخران « فعاراتن » و « مفعولن » ، وذلك في القصيد الواحد . وقد انتبه العروضيون إلى هذه الخاصية من الخفيف ، فتبهوا إليها ، دون أن يتبعوها إلى تضاربها مع قاعدة التزوم في العلة ، التي طالما كررُوها : « يدخل الخبر جميع أجزاء الخفيف ، حشوا ،عروضاً وضرباً... ويدخل التشعيث الضرب الأول من العروض الأولى » – أي الخفيف الأول (13) – . وهذه معلقة الحارث بن حلزة من الخفيف الأول (14) :

1 آذتنا بيمنها أسماء (مفعولن)
رب ثاو يمل منه الشواء (فاعلاتن)

2 بعد عهد لها ببرقة شمـا (فاعلاتن)
ءـ فأدنـي ديارـاـ المخلصـاء (مفعولن)

5 لا أرى من عهدت فيها فأبكيـ الله (فاعلاتن)
سيـومـ دـلـهـاـ ، وما يـرـدـ البـكـاءـ (فاعلاتن)

(13) ابن أبي الشتب – المرجع المذكور – ص 76

(14) شرح القصائد السبع الطوال لابن الأباري – تحقيق عبد السلام هارون – ص 433/436

فالضرب فيها موزع بين فاعلاتهن (30) ، وفعلاتهن (9) ، ومفعولن (14) ، وكذلك العروض ، تزدوج فيه فاعلاتهن (32) مع فعلاتهن (21) . ونجده هنا الاذدواج أيضا في مخلع البسيط – البسيط السادس – بين فعاله ومفعوله ، مثلما في معلومة عبيد بن الأبرص (15) :

١ أقفر من أهله ملحوظ (مفعولن)

فالقطبيات فالله نوب (فعولن)

٥ أرض توارثها الجذوب (فعولن)

فكـلـ من حلـها محـلـوب (مفعولن)

١٤ فـكـلـ ذـي نـعـمة مـخـلوـس (مـفـعـولـن)

وـكـلـ ذـي أـمـل مـكـذـوب (مـفـعـولـن)

٢٨ رـيشـ الحـمامـ عـلـى أـرـجـائـهـ (مـسـتـفـعـلـنـ)

لـلـقـلـبـ مـنـ خـوـفـهـ وـجـيـبـ (فـعـولـنـ)

بل انّ في بعض أبياتها القليلة عروضاً أصلية « مستفعلن » محافظة على وندها المجموع الموقّع . كما نجد له أيضاً في الرمل الثالث ، وقد رأينا نموذجاً منه في أبيات الأعشى الحائية .

وبعد ، فما هو موقفنا من هذه العلل التي تصيب الأوّلاد المـتوـقـعةـ في الأعـارـيـضـ ، وـخـاصـةـ فيـ الضـرـوبـ . فلا تـسـكـرـ خـلـافـاـ لـلـقـاعـدـةـ الـعـامـةـ فيـ لـزـوـمـ العـلـلـ ؟ فـهـلـ يـتـغـيـرـ تـعـرـيـفـنـاـ لـهـاـ ، فـنـجـعـلـهـاـ كـالـحـافـ فيـ الـحـدـوـثـ وـالـزـوـالـ ؟ الرـأـيـ عـنـدـنـاـ أـنـ لـزـوـمـهـاـ أـوـ عـدـمـ لـزـوـمـهـاـ مـوـكـلـ إـلـىـ نـوـعـ الـجـزـءـ الـذـيـ تـقـعـ فـيـ العـلـلـ ، اوـ بـالـأـحـرـىـ ، إـلـىـ نـوـعـ التـوـقـيـعـ الـحاـصـلـ فـيـ ذـلـكـ الـجـزـءـ : فـإـذـاـ كـانـ توـقـيـعاـ قـوـيـاـ ، مـنـ النـوـعـ الـذـيـ سـمـيـنـاهـ « شـابـتاـ » شـتـامـفـوسـ Stammfussـ ،

(15) الملحقات العشر وأخبار شعرائها للشيخ الأمين الشنقيطي – المكتبة التجارية الكبرى
سنة 1353 هـ – ص 175 / 171

فالعلة لازمة التكرر لا محالة ، فلذلك لا نعدم أبداً الوتد الموقَع مفْتاً في الطَّبَولِ ، ولا مفْتاً في الوافر ، ولا مفْتاً في الهازج ، ولا فَعُوا في المتقارب ، وأقصى ما يصيب هذه الأوتاد إنها تنقلب مِنْ مفْتاً (عين) إلى فَعُوا (لن) في الطَّبَولِ الثالث أو من مُفْتاً (علن) إلى فَعُوا (لن) في الوافر ، أمّا في المتقارب ، فتبقى « فَعُوا » او يزول الوتد فيصير « فَعَ ». فكأنَّ الوزن في هذه البحور الأربع التي ذكرناها يحتاج بصفة خاصة إلى أوتاده ، فلا يدعها تتغيّر أو تزول . أمّا البحور الأخرى ، ببحور المرتبة الثانية ، ذات الواقع الصاعد المتوسطـ « شبيرينفوسـ Springfuss » ، وخصوصاً ببحور المرتبة الثالثة أو ببحور الدائرة الرابعة ، ذات الواقع الصاعد الضَّعيفـ « هامفوسـ Hemmfuss » او ذات الواقع النازل ، فكأنَّ فقدان الوتد المجموع لا يضرّ بها ، فلذلك نراه يتغيّر وقعه بتغيّر السُّكميَّة الصَّوْتِيَّة مثلما في « فاعلاتنـ فغلاتن او فاعلنـ فعلن ، او يزول تماماً مثلما في فاعلاتنـ مفعولونـ

فنتيجهتنا الرابعة من هذا البحث في مسألة الزحاف والعلة هي اذن هذه :
العلة تغيير يلحق الأوتاد الخاملاة للواقع العروض والضرب ، ولا يلحق غيرها.

وهي نتيجة قد أبصرها العلام بلاشير (16) اذ قال : « على عكس الزحافات التي لا تصيب الأوتاد قطّ ، فإنَّ العلل تُلحِق تغييراً بالأوتاد المركبة من ثلاثة أحرف ، على الخصوص ، وظهور دائماً في آخر المصراع » ، الاً أثناً ززيد حسراً ، فنقول إنها لا تصيب الاً الأوتاد . ولكنَّ تعريفنا للعلة كما أثبتناه منذ قليل يحتج إلى استدراك في مسألة لزومها او عدم لزومها ، فنقول ، وهي نتيجهتنا الخامسة :

انَّ تكرر العلة او عدم تكررها موكول بقوة التوقيع في الجزء .

(16) ر. بلاشير : علم العروض العربي . على ضوء بحوث حديقة - مجلة ارابيكا - ج ٧ - ١٩٦٠ سفر ٣ - ص ٢٣٢

فلا تتسكرّر في الأجزاء ذات الوقع المتوسط أو الخافت ، ويشترط تكرّرها في الأجزاء ذات الوقع القوي الشابـت كـفعولـن وـمـفاعـيلـن ومـفـاعـلـتـن ، وهي أجزاء البحور الأولى من كل دائرة (عدا الرابعة) .

والخلاصة إن التوقيع في الأوزان الشعرية له علاقة وثيقة بالزحاف والعلة : فأوتاد التوقيع لا يلحقها تغيير في حشو البيت . أمّا في العروض والضرب ، فقد تعلّم هذه الأوتاد ، فتلزم علتها كامل الضرب إذا كان الجزء ذاته قوي (طويل - وافر - هزج - متقارب) ، ولا تلزم الضرب ذات الوقع المتوسط القوّة أو ضعيفها .